

٤٧٧

# بَحْث

## في إجراءات التحكيم البحري

إعداد  
أشرف عباس فرج الله

تحت إشراف

أ/ حسن حماد

نائب رئيس  
مركز التحكيم الدولي

أ / سامح عاشور

نقيب المحامين  
و رئيس مركز التحكيم الدولي

جامعة طنطا  
كلية الحقوق  
دبلوم الدراسات العليا  
=====

بحث فى اجراءات التحكيم البحرى

المبحث الاول :-

=====

فى بدء اجراءات التحكيم البحرى

والذى ينقسم الى ثلاثة مطالب على النحو الاتى :-

المطلب الاول :- طلب التحكيم ، ميعاد تقديمه

المطلب الثانى :- مكان التحكيم

المطلب الثالث :- تحديد مهمة هيئة التحكيم واختصاصها

المبحث الثانى :-

=====

فى سير اجراءات التحكيم البحرى

والذى ينقسم الى ثلاثة مطالب على النحو الاتى :-

المطلب الاول :- قواعد الحضور والغياب

المطلب الثانى :- اجراءات الاثبات ، الاجراءات التحفظية

المطلب الثالث :- الجلسات التحكيمية

المطلب الرابع :- قفل باب المرافعة

اعداد الباحث / اشرف عباس فرج اللة

تحت اشراف السيد الاستاذ/ حسن حماد

بسم الله الرحمن الرحيم

" الحمد لله الذى هدانا لهذا وما كنا لنهتدى لولا أن هدانا الله "

صدق الله العظيم

فقد ظهرت أهمية التحكيم فى المدنيات المعاصرة . . فلم تعد القوة - كما كانت فى المجتمعات القديمة - هى الوسيلة لاقتضاء الحقوق والدفاع عنها والحفاظ عليها . . وذلك بعد أن تدخلت الدولة المعاصرة فى الحياة الاجتماعية والاقتصادية وأخذت على عاتقها واجب إقامة العدالة عن طريق أجهزتها والتي أنشأتها ونظمتها وأولتها سلطة الفصل فى المنازعات التى تثور بين الافراد تحقيقا للأمن والأمان لهم . . وهذه الأجهزة هى ما يطلق عليها فى مجموعها السلطة القضائية والتي غدت إحدى السلطات الرئيسية فى دولتنا الحديثة .

فقد أهتمت المدنيات المعاصرة بالقضاء وسنت القوانين اللازمة لحسن تسييرة وساوت بين الافراد فى حق اللجوء الى القضاء والذى غدى هو صاحب الولاية فى الفصل فى النزاعات التى تنشأ بين الافراد . الا أن هذا الأصل لا يمنع الدولة بوصفها مستقر ومستودع كل السلطات من الخروج عنة .

ويمثل التحكيم الصورة الأساسية لهذا الخروج إذ تعترف الدولة للمحكم أو المحكمين - وهم أفراد ليست لهم سلطة القضاء - بسلطة الفصل فى بعض المنازعات التى تحددها القوانين الوطنية .

فيعتبر التحكيم صورة منظمة من صور القضاء الخاص فى عصرنا الحاضر والذى يبدأ بوقوع نزاع بين طرفين يكون لهما حق اللجوء الى التحكيم بدلا من لجوءهما الى قضاء الدولة وينتهى التحكيم بصدور حكم فى المنازعة المعروضة عليه .

ويسود العلاقات البحرية فى عصرنا الحاضر أتجاه مقتضاة اللجوء الى التحكيم لحل المنازعات الناشئة عنة .

حيث يتفق أطراف العلاقة البحرية على أن يعهدوا بالمنازعات الحالة أو المستقبلية الناشئة عنها الى محكمين خصوصيين من أختيارهم من المشهود لهم بالكفاءة والخبرة فى المجال البحرى ليفصلوا فيها بأحكام تحكيمية ملزمة ( ١ ) .

هذا فقد ساعد على ازدهار التحكيم البحرى ( ٢ ) فى عصرنا المعاصر كنظام قانونى لحل المنازعات الناشئة عن هذا النشاط عديد من الاعترابات منها :-

أولاً :- حاجة أصحاب الانشطة البحرية المختلفة فى حل النزاعات الناشئة علاقتهم البحرية ( سواء التعاقدية أو الغير تعاقدية ) حلا بحريا عادلا يتفق مع واقع هذا المجال المهنى المتخصص والذى يتميز بندرة العاملين به والظروف المحيطة بهذه الأنشطة المعقدة والتي تخرج عن نطاق القاضى الوطنى سواء فى هذه الدولة أو تلك .

ثانياً :- رغبة أطراف العلاقات البحرية على استمرار روح الود والتعاون فيما بينهم ودوام تلك العلاقات - بالرغم من وجود منازعة بينهم - فأنهم يلجؤون الى التحكيم البحرى الذى يتم بالسرية سواء فى إجراءات التحكيم وسرية الحكم الصادر عن هذه المنازعة وقله عدد الحاضرين للجلسات التحكيمية وهو ما لا يتوافر فى القضاء الوطنى .

ثالثاً :- نظرا لاختلاف جنسية الناقل عن جنسية الشاحن عن جنسية مالك السفينة وعموما دولية النشاط التجارى ، وانتقال الاموال والخدمات والبضائع من دولة الى أخرى . مما جعل الناقل يجهل بالقوانين الوطنية للشاحن أو مالك السفينة ويغشى من تطبيقها على لظنة أن القاضى الوطنى سيقف فى صف من ينتمى لدولته ويحمل جنسيتها .

رابعاً :- ازاء التدخل المتنامى للدولة أو أشخاصها المعنوية فى الأنشطة البحرية فلم تعد الدولة حاليا فقط هى الدولة الحارسة أو القاضية . بل أصبحت الدولة ناقلة أو شاحنة وحرصا من الدولة أو أشخاصها المعنوية على عدم الوقوف أمام القضاء الوطنى بشأن المنازعات التى تنشأ عن هذه الانشطة . . فقد وجدت الدولة مهربا لها باللجوء الى التحكيم فالمحكم لا يصدر قضاءه بأسم الدولة التى ينعقد التحكيم على إقليمها ولكنة يستمد سلطته من الاتفاق المبرم بين طرفى المنازعة التحكيمية .

( ١ ) التحكيم التجارى الدولى " دراسة فى قانون التجارة الدولية " د/ محسن شفيق

( ٢ ) التحكيم فى المنازعات البحرية أستاذنا د/ عاطف محمد الفقى . دار النهضة العربية طبعة ٢٠٠٧

خامسا :- رغبة من أطراف العلاقات البحرية فى تنفيذ الأحكام التحكيمية بسهولة ويسر وهما أمران لا يتوافرن فى تنفيذ الاحكام القضائية الاجنبية . وهو ما أدى الى الاتهام الى أبرام المعاهدات الدولية والانضمام لها والاعتراف بالاحكام التحكيمية الاجنبية وتنفيذها وعلى رأس هذه الاتفاقيات أتفاقية نيويورك لعام ١٩٥٨ بشأن الاعتراف وتنفيذ أحكام المحكمين الاجنبية ( ١ ) ، وكذا الاتفاقية الاوربية للتحكيم التجارى الدولى لعام ١٩٦١ .

وأمام هذه الاعتبارات وغيرها فقد وجد التحكيم البحرى فى عصرنا المعاصر مجاله الواسع الرحب .

وأمام اتساع النشاط البحرى فى انجلترا وازدهار التحكيم فقد أنشأت عدة جهات لتتولى حل المنازعات الناتجة عن هذه الانشطة عن طريقها ( ٢ ) .

وانطلاقا من نفس الاعتبارات فقد أزدهر التحكيم البحرى فى الولايات المتحدة الامريكية وأنشأت عدة مراكز تتولى حل المنازعات البحرية عن طريق التحكيم ( ٣ ) .

- كما احتلت باريس المرتبة الثالثة فى التحكيم البحرى ( ٤ ) . وتم إنشاء المنظمة الدولية للتحكيم البحرى وذلك بالاشتراك بين غرفة التحكيم البحرى بباريس وغرفة التجارة الدولية .

- وهكذا فأتت للاعتبارات الجغرافية والتاريخية والاقتصادية التى ساعدت على رواج التحكيم البحرى وازدهاره فى لندن ونيو يورك وباريس . . فقد تم تنظيم وادارة التحكيمات بواسطة محكمين بحريين تابعين لهذة المراكز وفقا للوائح التحكيمية لهذة المراكز - بعد اتفاق الاطراف على اخضاع المنازعة التحكيمية لهذا المركز أو ذاك - وفى ظل قوانين التحكيم الانجليزية والامريكية والفرنسية والتى تحكم تحكيمات التجارة الدولية بصفة عامة .

وعلى الرغم من ندرة الدراسات العربية فى مجال التحكيم البحرى لتركز هذة التحكيمات فى الاماكن سالفة الذكر .

---

( ١ ) وصل عدد الدول الموقعة على هذة الاتفاقية حتى الان ما يقرب من ١٠٠ دولة

( ٢ ) جمعية المحكمين البحريين بلندن ، مؤسسة اللويدز السيادة البحرية .

( ٣ ) جمعية المحكمين البحريين بنيويورك .

( ٤ ) بعد انجلترا ، الولايات المتحدة الامريكية .

وأمام أهمية التحكيم البحرى المتزايدة فى عصرنا الحديث فسوف يقتصر نطاق بحثنا المائل على إجراءات التى تتبع فى التحكيم البحرى .

### تمهيد

=====

إجراءات التحكيم البحرى تبدأ بتقديم طلب التحكيم بواسطة طالب التحكيم الذى يقوم بدور المدعى فى الإجراءات التحكيمية ، مبدىا رغبته فى بدء التحكيم وذلك :-

١- أمام سكرتارية مركز التحكيم البحرى المؤسسى المتفق على التحكيم أمامة .

٢- أو الى الطرف الاخر الذى يقوم بدور المدعى عليه فى الإجراءات التحكيمية ( التحكيم الحر ) .

بعد ذلك فأن طلب التحكيم يشق طريقة بمتابعة سكرتارية مركز التحكيم الدائم أو من المدعى وذلك حسب الاحوال . ثم يتم تشكيل هيئة التحكيم ( ١ ) .

ثم يحدد مكان التحكيم الذى سنعقد فيه الإجراءات التحكيمية وأخيرا وقبل سير الإجراءات التحكيمية يسعى مركز التحكيم المؤسسى أو هيئة التحكيم بالاتفاق مع الاطراف الى تحديد المهمة الملقاة على عاتقها من حيث اختصاصها .

وبالتالى سنقسم هذا البحث الى مبحثين على النحو الاتى :-

=====

### المبحث الاول :-

=====

فى بدء إجراءات التحكيم البحرى

والذى ينقسم الى ثلاثة مطالب على النحو الاتى :-

المطلب الاول :- طلب التحكيم ، ميعاد تقديمه

المطلب الثانى :- مكان التحكيم

المطلب الثالث :- تحديد مهمة هيئة التحكيم واختصاصها

المبحث الثانى :-

=====

فى سير إجراءات التحكيم البحرى

والذى ينقسم الى ثلاثة مطالب على النحو الاتى :-

المطلب الاول :- قواعد الحضور والغياب

المطلب الثانى :- إجراءات الاثبات ، الاجراءات التحفظية

المطلب الثالث :- الجلسات التحكيمية

المطلب الرابع :- قفل باب المرافعة

المبحث الاول

المطلب الاول

طلب التحكيم ، ميعاد تقديمه

=====

بعد أن يقدم المدعى طلب التحكيم الى سكرتارية مركز التحكيم البحرى المؤسسى أو الى

الطرف الاخر ( المدعى عليه ) فى التحكيم الحر معلنا عن رغبته فى بدء التحكيم .

فهنا يثور التساؤل عن إجراءات تقديم الطلب وعن جهة تقديمه وشكله وبياناته ومرفقاته ،

ورد فعل المدعى عليه والمواعيد المقررة لتقديم طلب التحكيم وما يترتب على تفويتها ؟

وسوف نتناول الاجابة على هذا التساؤل على النحو الاتى :-

أجراءات تقديم طلب التحكيم

=====

تختلف اجراءات تقديم طلب التحكيم وشكله وبياناته ومرفقاته . . . . . تبعاً لما اذا كان

التحكيم مؤسسياً ( أمام مركز تحكيمى ) أو كان التحكيم حراً .

لذلك فأنا سنبحث اجراءات تقديم طلب التحكيم أمام كل من :-

## ١- طلب التحكيم أمام غرفة التحكيم البحرى بباريس :-

يتم تقديم طلب التحكيم ( ١ ) من المدعى لسكرتارية الغرفة بمقرها الكائن بباريس مشتملا على تحديد موضوع النزاع ، وتعيين المدعى عليه أو المدعى عليهم ، ويرفق المدعى بطلبه كافة المستندات التى توضح سبب تقديمه لطلبه وطلباته ، وعدد من النسخ مساو لعدد الخصوم بخلاف نسخة مخصصة للغرفة ، فإذا لم يرفق المدعى مستندات بطلب التحكيم وجب عليه أن يسلم هذه المستندات لسكرتارية الغرفة خلال شهرين من تاريخ استلامه خطابا من الغرفة يفيد استلامها لطلب التحكيم .

ويتقديم طلب التحكيم لسكرتارية الغرفة تكون دعوى التحكيم قد رفعت فى مواجهة الغرفة ويعد هذا الاجراء قاطعا للتقدم .

ثم تنعقد الاجراءات التحكيمية فى مواجهة المدعى عليه بارسال سكرتارية الغرفة نسخة من طلب التحكيم ونسخة من بيان المستندات وتدعوة فيها للرد عليها وتقديم دفاعة خلال شهرين من تاريخ تسليمه لطلب التحكيم .

هذا ويجوز لرئيس الغرفة معد هذا الميعاد لعدة مرات لا تجاوز ستة مرات .

## ٢- طلب التحكيم أمام المنظمة الدولية للتحكيم البحرى :-

ترفع الدعوى التحكيمية ( ٢ ) بأن يقدم المدعى طلب التحكيم الى سكرتارية المنظمة بمقرها بباريس الذى يقدم من مشتملا على البيانات ومرفقا بة المستندات التى تتمثل فى :-

• أسماء وعناوين الاطراف .

• ملخص بطلبات المدعى .

• الوثيقة التى تتضمن اتفاق التحكيم .

أية وثيقة من شأنها أن توضح موضوع النزاع وكل الايضاحات التى تفيد فى تحديد عدد

المحكمن وطريقة اختيارهم .

( ١ ) المادة الرابعة من لائحة غرفة التحكيم البحرى بباريس .

( ٢ ) طبقا للمادتين ٣ ، ٤ من تلك اللاحة



بهذا الاستلام من سكرتارية المنظمة لطلب التحكيم تكون دعوى التحكيم قد رفعت فى مواجهة المنظمة ( تاريخ افتتاح الاجراءات ) .

ثم يرسل المدعى نسخة من طلب التحكيم الى المدعى عليه الذى يجب عليه خلال ٢١ يوما على الاكثر من تاريخ استلامه للطلب أن يعلن رفضه أو قبوله للتحكيم أمام المنظمة وفقا للائحة تحكيمها .

فإن رفض المدعى عليه صراحة أو ضمنا . . فعلى المدعى أن يبدى راية فى هذا الرفض وذلك على النحو التالى : -

- فإن قرر المدعى بأنه لم يبرم اتفاق تحكيم مع المدعى عليه من شأنه عرض النزاع على المنظمة وفقا للائحتها فإن سكرتارية المنظمة تعلن الاطراف بوقف الاجراءات التحكيمية .  
- إذا اثبت المدعى وجود اتفاق تحكيم صحيح مع المدعى عليه فإن السكرتارية تعرض الأمر على اللجنة الدائمة للمنظمة التى تفصل فى الأمر . . فإن رأت اللجنة وجود اتفاق للتحكيم أمامها وصحة هذا الاتفاق قررت الاستمرار فى الاجراءات التحكيمية وعلى السكرتارية أن تعلن المدعى عليه بقرار اللجنة بوجوب الاستمرار فى التحكيم .  
فإذا قبل المدعى عليه التحكيم وذلك أما ابتداء أو باعلانه بوجوب الاستمرار فى الاجراءات التحكيمية . . فيجب عليه أن يقدم دفاعة وطلبات الفرعية خلال ال ٢١ يوم - من تاريخ استلامه ابلاغة - ومستنداتة خلال ال ٣٠ يوم من تاريخ قبوله للتحكيم أو من تاريخ ابلاغة بوجوب الاستمرار فى التحكيم .

- كما أنه يجوز مد المواعيد السابقة عن طريق سكرتارية المنظمة إذا طلب أحد الطرفين ذلك - إذا كان ضروريا - وفى حالة عدم اتفاق الطرفين على المد أو رفض السكرتارية المد فأنه يجوز عرض طلب المد على اللجنة الدائمة للمنظمة للفصل فيه .

٣- طلب التحكيم بموجب لائحة جمعية المحكمين البحريين بنيويورك:-

دعوى تحكيم ترفع ( ١ ) بأرسال المدعى طالب التحكيم مذكرة مكتوبة طالبا عرض النزاع على التحكيم أو طالبا منة تعيين محكم أو المشاركة فى تعيينه موضحا طبيعة النزاع ، قيمة النقدية ، وطلباته وأدعاءاته .

وتسرى نفس الطريقة بالنسبة للتحكيم فى المنازعات الصغيرة .

#### ٤ - طلب التحكيم بموجب لائحة تحكيم جمعية المحكمين البحريين بلندن

وبالنسبة لكافة المنازعات فإن الدعوى التحكيمية ( ١ ) ترفع بنفس الطريقة المتبعة فى لائحة جمعية المحكمين البحريين بنيويورك .

وتجدر الاشارة الى أن التحكيم الجارى بموجب لائحة جمعية المحكمين البحريين بنيويورك وبموجب لائحة جمعية المحكمين البحريين بلندن . هو تحكيم حر فلا دخل للجمعيتين أو لسكرتاريتهما بتلقى طلبات التحكيم بل أن كل شىء بين الاطراف والمحكمين .

#### ٥ - طلب التحكيم بموجب لائحة اليونسترال ١٩٧٦ :-

ترفع دعوى التحكيم البحرى ( ٢ ) - كإى تحكيم حر - وذلك بأن يرسل الطرف البادىء بالتحكيم الى الطرف الاخر اخطار التحكيم متضمن الاتى :-

• طلب باحالة النزاع الى التحكيم .

• أسماء وعناوين الاطراف .

• اشارة الى اتفاق التحكيم والعقد الذى نشأ عنه النزاع أو تعلق به .

• طبيعة المطالبة وقيمتها والتعويض المطلوب .

• عرض بتشكيل هيئة التحكيم .

وبجوز أن يرفق المدعى بهذا البيان جميع الوثائق وتعتبر إجراءات التحكيم قد بدأت فى

التاريخ الذى يتسلم فيه المدعى عليه أخطار التحكيم .

- وهكذا فإن إجراءات تقديم طلب التحكيم فى التحكيم البحرى المؤسسى تختلف عن

إجراءاته فى التحكيم الحر !!!

- فبعد تقديم طلب التحكيم فى التحكيم البحرى المؤسسى فإن مركز التحكيم يتدخل فى تنظيم

وأدارة العملية التحكيمية حيث تقرر لائحة هذا المركز كيفية صياغة طلب التحكيم

والمستندات التى ترفق به وميعاد تقديمه ورد فعل المدعى عليه . حيث يعد تقديم الطلب

لسكرتارية مركز التحكيم وهو ميعاد قاطعا للتقادم وميعاد بدء الاجراءات التحكيمية .

( ١ ) المادة ٢ من اللائحة

( ٢ ) المادة رقم ٣ من لائحة اليونسترال

- أما فى التحكيم الحر فلا يوجد مركز تحكيم مؤسسى يتدخل فى تنظيم وأدارة العملية التحكيمية . حيث تبدأ إجراءات التحكيم الحربارسال طلب التحكيم الى المدعى عليه ويعد تاريخ استلامه لهذا الطلب هو تاريخ بدء الاجراءات وهو الميعاد القاطع للتقادم . وتجدر الاشارة بأن اختلاف تاريخ البدء فى الاجراءات التحكيمية فى التحكيم المؤسسى عنه فى التحكيم الحر يشكل أهمية كبيرة فما يعد بدءا للتحكيم أمام غرفة التحكيم البحرى بباريس عند استلام سكريايتها طلب التحكيم من المدعى . لا يعد بدءا للتحكيم فى لندن أو القاهرة ( ١ ) .

### ميعاد تقديم طلب التحكيم

=====

يجب على طالب التحكيم أن يرفع دعواه التحكيمية فى الميعاد القانونى أو الميعاد المتفق عليه حتى لا يتعرض حقة فى رفع الدعوى للانقضاء بمضى المدة أو التقادم . هذا فى نطاق القوانين الوطنية التحكيمية أو المعاهدات الدولية أو لوائح التحكيم البحرى فلا يوجد ميعاد لرفع الدعوى التحكيمية سوى ما تنص عليه المادة رقم ٢٢ فقرة رقم ١ ، ٢ ( ٢ ) " تسقط بالتقادم أية دعوى تتعلق بنقل بضائع بموجب هذه الاتفاقية إذا لم تتخذ إجراءات التقاضى أو التحكيم خلال مدة سنتين " .

" تبدأ مدة التقادم من يوم قيام الناقل بتسليم البضائع أو تسليم جزء منها ، أو فى حالات عدم تسليم البضائع من آخر يوم كان ينبغى أن يسلمها فيه " .

وعليه فأنه يجب على طالب التحكيم أن يبدأ فى الاجراءات خلال المواعيد المقررة بأتفاقية هامبورج . والمنظمة اليها كل أنجلترا والولايات المتحدة الامريكى وفرنسا ومصر .

- وأمام خلو القوانين الوطنية للدول السابقة من مواعيد بدء الاجراءات التحكيمية - فلا مناص من البحث فيما أتفق عليه الاطراف - وعليه فيكون الامر متروكا للمحكم البحرى إذا رفعت الية دعوى تحكيمية أو دفع أحد طرفيها أمامة بتقديمها بعد فوات المواعيد ، أو أمام القاضى الوطنى إذا رفعت أمامة الدعوى القضائية .

( ١ ) المادة ٤٣ / ٣ من القانون الاتجلىزى ١٩٨٠ ، المادة ٢٧ من قانون التحكيم المصرى

( ٢ ) من إتفاقية الامم المتحدة للنقل البحرى للبضائع " هامبورج "

## المطلب الثانى

### مكان التحكيم

=====

هو المكان الذى يصدر فيه حكم التحكيم وفي العادة هو مكان اتخاذ الإجراءات التحكيمية . ألا أنه يجوز لطرفى المنازعة التحكيمية أن يتفقا على تغيير مكان التحكيم عن مكان اتخاذ الإجراءات أو مكان انعقاد الجلسات التحكيمية – يجوز عقدها فى عدة أماكن - لانة فى تعدد هذه الاماكن تحقيق أكبر قدر ممكن لراحة الاطراف أو المحكمين أو الشهود .  
وينبغى ألا يفوتنا ما لهذا التغيير من آثار ( ١ ) .

وحتى اذا لم يتأثر شرط التحكيم بتغيير مكان التحكيم فإن التحكيم قد يتأثر بتغيير الإجراءات التى تحكم العملية التحكيمية من بلد لآخر .

وهذا على ذلك فان مكان التحكيم هو مكان إصدار حكم التحكيم ( ٢ ) .  
- نظرا لانة من المهم تحديد مكان التحكيم وذلك تحديد القانون الواجب التطبيق وكيفية تشكيل هيئة التحكيم . . . . . الا أنه قد يثور التساؤل عن كيفية تحديد مكان التحكيم ؟  
وعليه سوف نتولى الاجابة عن هذا التساؤل وذلك على النحو الاتى :-

### أولا :- تحديد مكان التحكيم فى الممارسات التحكيمية البحرية

=====

قاعدة الاساس فى تحديد مكان التحكيم فى التحكيم البحرى هو ما أتفق عليه الأطراف فى اختيار مكان التحكيم فقد يكون هذا المكان لا علاقة له بالمنازعة التحكيمية من قريب أو بعيد . . . الا أنه عادة فإن طرفى المنازعة التحكيمية عند تحديدهم لمكان التحكيم فأنه يضعوا فى اعتبارهم عدة عوامل منها جنسية المحكم أو تفضيل عقد التحكيم لدى مؤسسة تحكيمية معينة أو تلك أو بلد الذى يقيم فيه أحد المحكمين أو البلد الذى سيتم تنفيذ حكم التحكيم فيه .  
كما قد يعهدوا بنظر النزاع إلى إحدى المؤسسات كالمنظمة ما فيكون مقرة هذه المنظمة هو مكان التحكيم .

( ١ ) شرط التحكيم لا يعتبر صحيحا طبقا لقانون الدولة الجديدة كما لو ابرم شرط التحكيم شفويا فى حين أن القانون الوطنى لهذا البلد يشترطه مكتوبا والا كان باطلا .  
( ٢ ) المادة ١٦/٤ من لائحة اليونسترال .

وبالجملة إذا اتفق طرفى التحكيم على مكان سواء فى شرط التحكيم أو مشارطه التحكيم فانه يجب احترام أرادتهم ويتم تحديد هذا المكان مباشرة بالنص عليه كأن يتفقا على أن يكون مكان التحكيم باريس على سبيل المثال .

- أما اذا لم يتفق الأطراف على تحديد مكان التحكيم عن طريق تحديد مركز تحكيم مؤسسى أو لائحة تحكيم بحرى حر فان تحديد المكان يتم عن طريق المحكمة القضائية المختصة أو عن طريق هيئة التحكيم وأن كان من الافضل تحديد هذا المكان بواسطة هيئة التحكيم حتى لا تتدخل السلطة القضائية العملية التحكيمية .

**ثانيا :- تحديد مكان التحكيم فى قواعد هامبورج ١٩٧٨ :-**

=====  
طبقا لاتفاقية الأمم المتحدة للنقل البحري للبضائع فقد حددت مكان التحكيم ( ١ ) فتنخذ إجراءات التحكيم وفقا لاختيار المدعى فى أحد الأماكن الآتية :-

( أ ) مكان فى دولة يقع فى أراضيها

- ١- محل الرئيسي لعمل المدعى عليه او المحل الاعتيادي لاقامته .
- ٢- مكان إبرام العقد شرط ان يكون المدعى عليه فيه محل عمل او فرع .
- ٣- ميناء شحن أو التفريغ .

( ب ) أى مكان يعين لهذا الغرض فى شرط التحكيم او الاتفاق الخاص به ( ٢ )

ويتضح من هذا النص أن اتفاقية هامبورج قد حددت مكان التحكيم محدد فى شرط التحكيم المبرم قبل نشوء النزاع هو أحد الاماكن التى يمكن للمدعى أن يختارمنها مكان التحكيم بأرادته المنفردة ( ٣ ) .

( ١ ) المادة رقم ٢٢ من لائحته

( ٢ ) م رقم ٢٤٦ من قانون التجارة المصرى رقم ٨ لسنة ١٩٩٠

( ٣ ) ( مثل المادة ٢٧ من اتفاقية الأمم المتحدة فى ٢٤ مايو ١٩٨٠ )

## المطلب الثالث

### تحديد مهمة هيئة التحكيم وأختصاصها

=====

بعد أكمال تشكيل هيئة التحكيم وقبل نظر النزاع فأنه ينبغي على هيئة التحكيم أن تحدد مهمتها وأختصاصها وحدود هذا الاختصاص . . وذلك كلة بالاتفاق مع مركز التحكيم المؤسسى أو مع الاطراف أو مستشاريهم فى التحكيم الحر .  
فإذا تم الاتفاق على صحة ونطاق واختصاص هيئة التحكيم تم البدء فى نظر النزاع وواصلت الاجراءات التحكيمية سيرها حتى اصدار حكم التحكيم .  
- أما اذا لم يتم الاتفاق فأننا نكون أمام عقبات تهدد أختصاص هيئة التحكيم والتي ترجع الى سببين :-

#### الاول :-

=====

وجود منازعة فى صحة العقد الاصلى الذى يحتوى على شرط التحكيم بين بنودة أو الادعاء بعدم صحة العقد الاصلى على شرط التحكيم . . فإذا كان العقد الاصلى معدوما أو باطلا فأنه يترتب عليه أنعدام شرط التحكيم . . وهنا تظهر أهمية استقلال شرط التحكيم البحرى ( ١ ) - وهو ما يهدد اختصاص المحكم البحرى - عن العقد الموجود بداخلة .

#### الثانى :-

=====

الادعاء فى عدم وجود أو عدم صحة اتفاق التحكيم ذاته الذى تستمد منه هيئة التحكيم ولايتها وأختصاصها أو المنازعة فى تجاوز الهيئة لأختصاصها . وهنا يثور التساؤل عن مدى جواز فصل هيئة التحكيم فى ولايتها وأختصاصها والذى لو أجزى لها سلطة الفصل فى هذه المنازعات فأنها تفصل فى وجودها وأختصاصها ذاته وهو المبدأ المعروف لدى الشراح ( الاختصاص بالاختصاص ) ( ٢ ) .

( ١ ) كما فى الولايات المتحدة الامريكية ، فرنسا ، مصر .

( ٢ ) المادة رقم ٢١ من لائحة اليونسترال ١٩٧٦

## المبحث الثانى

### سير إجراءات التحكيم البحرى

=====

أذا بدأت الاجراءات التحكيمية بواسطة طلب التحكيم الذى يقدم من المدعى الى سكرتارية مركز التحكيم المؤسسى أو من المدعى عليه خلال الميعاد المحدد أتفاقا أو قانونا وتم تشكيل هيئة التحكيم وتحديد مكانة ومهمة هيئة التحكيم فأن اجراءات العملية التحكيمية تبدأ سيرها ويحكم سير اجراءات التحكيم البحرى بعض المبادئ المستقرة والتي تتمثل فى :-

أولاً :- حرية طرفى المنازعة التحكيمية فى الاتفاق على القواعد التى تحكم سير هذه المنازعة ( ١ ) فأذا كان التحكيم أمام غرفة التحكيم البحرى بباريس حسبما أتفق الاطراف سارت الاجراءات حسب لائحة الغرفة فأذا لم تسعف هذه اللائحة سارت العملية التحكيمية طبقا لقواعد قانون المرافعات الفرنسى .

وإذا كان التحكيم مؤسسا أمام المنظمة الدولية للتحكيم حسبما أتفق الاطراف سارت الاجراءات حسب لائحة الغرفة فأذا لم تسعف هذه اللائحة سارت العملية التحكيمية طبقا للقواعد التى تحددها هيئة التحكيم .

وبالجملة فأن حرية الاطراف تظهر فى سير العملية التحكيمية وحريتهم فى تحديد القواعد القانونية الحاكمة لسير العملية التحكيمية سواء أكان هذا تحكيم مؤسسى أم حر .

ثانياً :- حرية هيئة التحكيم فى تسير اجراءات التحكيم عند عدم اتفاق الاطراف وعدم تقيدها بالاجراءات المتبعة أمام قضاء المحاكم الوطنية .

فمما لا شك فيه فهناك فرق بين القاضى وبين المحكم . فالاول يستمد سلطته من القانون فى حين أن الثانى يستمد سلطته مما أتفق عليه الاطراف ويتقيد به فأذا لم يتفق الطرفين على طريق معين لسير العملية التحكيمية تحرر من هذا القيد الاساسى .

الأنه تجدر الاشارة الى هيئة التحكيم بالرغم من ذلك فأن هيئة التحكيم تظل ملتزمة بالمبادئ الهامة والكبرى الحاكمة لحل المنازعات بوجه عام كمبدأ حق الاطراف فى الدفاع عن أنفسهم .

ثالثا :- قيام علاقة تعاونية بين هيئة التحكيم ( ١ ) وبين المحاكم القضائية . فهئية التحكيم لا تتمتع بسلطة القهر والأجبار التي تتمتع بها المحاكم القضائية الوطنية .

## المطلب الاول

### قواعد الحضور والغياب فى إجراءات التحكيم البحرى

=====

تجرى العملية التحكيمية فى مواجهة طرفى المنازعة وغالبا ما ينبى كل طرف ممثلا عنة فى تلك الاجراءات فلا يوجد فى المعاهدات الدولية أو القوانين التحكيمية الوطنية ما يمنع أطراف التحكيم من تعيين ممثلين عنهم وذلك احتراماً لمبدأ حق الدفاع .  
فيكون من حق كلا من طرفى المنازعة التحكيمية اختيار ممثلا ينوب عنة فى الحضور أمام هيئة التحكيم .

كما لا يوجد شروط معينة يلزم توافرها فى الاشخاص المعينين كممثلين لاطراف العملية التحكيمية فيجوز أن يكون هذا الممثل محاميا أو مستشارا قانونيا أو مهندسا أو تاجرا . الا أنه ينبغى فقط فى الطرف الراغب فى تعيين ممثلا عنة أن يعلن الطرف الاخر بذلك حتى يكون على بينة من أمره ليقدر مدى حاجته لتعيين ممثلا عنة أمام هيئة التحكيم من عدمة .  
الا أنه قد ثار خلاف فقهي حول مدى الاستعانة حق أحد طرفى المنازعة التحكيمية فى الاستعانة بمحاميين أو المستشارين القانونيين كمثلا عنة :-

- فقد ذهب رأى الى أنه لا ينبغى انكار الفائدة التي تعود على العملية التحكيمية برمتها عند الاستعانة بالمحاميين والمستشارين القانونيين كممثلين لاطراف المنازعة التحكيمية . . لما لهم من خبرة قانونية تساعدهم على استخلاص الحقائق والادلة خاصة وأن المحامى أو المستشار القانونى - خاصة فى بداية الاجراءات - يكون على دراية والمام بالنزاع .  
- فى حين ذهب رأى آخر الى أن الاستعانة بالمحاميين والمستشارين القانونيين كممثلين لاطراف المنازعة التحكيمية قد يؤثر على هذه العملية بالسلب لما لهم من ممارسات مشروعة أو غير مشروعة بهدف مناصرة الطرف الذى أختارة كممثل لة أو تضيع الوقت .  
- فى حين ذهب رأى ثالث الى السماح للمحاميين والمستشارين القانونيين بتمثيل أطراف المنازعة التحكيمية أمام هيئة التحكيم فى العملية التحكيمية خاصة إذا كان النزاع يثير بعض المسائل القضائية وهم الأجدر على فهمها وتحليلها .



الا أنه ينبغي أننا نعرف أننا أمام تحكيم فكل منازعة خصوصيتها وذايتها . وبالتالي لا يستطيع أحد أن يجزم بضرورة الاستعانة أو عدم الاستعانة بالمحامين أو المستشارين القانونيين كممثلين لطرفي المنازعة فكل أتجاه مميزاته وعيوبه .

- ولكن ما هو الحال إذا تخلف المدعى عليه عن الحضور أو المشاركة في إجراءات التحكيم البحري ؟

مما لا شك فيه أن غياب المدعى عليه عن حضور إجراءات التحكيم البحري لا يثنى هيئة التحكيم عن السير في العملية التحكيمية حتى نهايتها حتى صدور الحكم . والا كان القول بغير ذلك يمكن المدعى عليه من التنصل والهروب من اتفاق التحكيم الذي سبق أن أبرمه مع المدعى ويكفيه فقط عدم حضور الإجراءات التحكيمية حتى يصل الى هدفة .

الا أنه ينبغي على هيئة التحكيم عند السير في إجراءات العملية التحكيمية في غيبة المدعى عليه أن تتأكد من الاتي :-

١- مراعاة تمام إعلان المدعى عليه إعلاننا قانونيا سليما بكل جلسة من جلسات التحكيم ونية هيئة التحكيم في السير في الاجراءات حتى إصدار حكما رغم غيابة ( فقد يثنية ذلك ذلك عن عدم الحضور )

٢- تأكد هيئة التحكيم أن عدم حضور المدعى عليه تلك الاجراءات كان دون عذرمقبول . فلا ينبغي على هيئة التحكيم أن تستخلص أن عدم حضور المدعى عليه معناة صحة ادعاءات المدعى ولكن ينبغي على هيئة التحكيم أن تستخلص الحقيقة من واقع المستندات وبحث الادلة .

٣- يجب على هيئة التحكيم تحويل الاجراءات الغيابية الى حضورية طالما أن المدعى عليه قد أبدى رغبته في حضور تلك الاجراءات .

ولكن ما هو الحال إذا تخلف المدعى عن الحضور أو المشاركة في إجراءات التحكيم البحري ؟

أختلف الحلول في الدول للاجابة عن هذا التساؤل الى أتجاهين وذلك على النحو الاتي :-  
( الاتجاه الاول ) :- وهو ما يمثل الموقف الفرنسي والمصري والامريكى والذي يرى أن تخلف المدعى أو مستشارة عن حضور إجراءات التحكيم البحري - خلال الفترة ما بين تقديم طلب التحكيم حتى حجز الدعوى التحكيمية للحكم فيها - يعنى أننا أمام شخصا مهملنا لدعواة . . وعليه فأنه يحق لهيئة التحكيم أن تأمر بأنهاء الاجراءات .

( الاتجاه الثانى ) وهو السائد فى انجلترا والذى بمقتضاة لا يكون لهيئات التحكيم سلطة إنهاء الاجراءات بسبب أهمال المدعى أو تقصيرة فى متابعة السير فى العملية التحكيمية لكون أن مهمة هيئة التحكيم هى الفصل فى النزاع وتلتزم بأصدار حكما فى الدعوى من واقع الاوراق والمستندات المتوفرة لديها ، بالاضافة الى أن التحكيم يبدأ باتفاق طرفى المنازعة على اللجوء الى التحكيم ولا بد أن ينتهى برضاء طرفى المنازعة أيضا وبالتالى فليس من سلطة هيئة التحكيم إنهاء الاجراءات .

هذا الاتجاه - فى نظرنا ( ١ ) هو محل نظر فلا يتصور أنه الا يكون من سلطة هيئة التحكيم إنهاء أجراءت المنازعة التحكيمية لكون المدعى فى هذه الدعوى شخص مقصر أو مهمل وأن تصدر حكما فى الدعوى التحكيمية من خلال ما توافر لديها من وثائق ومستندات فهذا لا يؤدى الى حل عادل .

## المطلب الثانى

### أجراءات الاثبات ، الاجراءات التحفظية

=====

لهيئة التحكيم الا تتقيد فى تسييرها للاجراءات بالقواعد المعمول بها أمام المحاكم فهى تملك سلطات واسعة .

ومن هذه السلطات سلطتها فى الموازنة بين مختلف وسائل الاثبات المقدمة وتقدير جديتها وجدوى هذا الدليل وترجيح كفة بعض الادلة عن أدلة أخرى وتمثل طرق الاثبات فى الاتى

أولا :- الوثائق والمستندات :-

وهى تحتل فى الاثبات المرتبة الاولى بين وسائل الاثبات الاخرى - التى سترد فيما بعد - نظرا لسهولة تقديمها وقلة الوقت الذى تستغرقه لاجراءها . . ففى التحكيم الفرنسى تعتبر الأدلة المكتوبة بمثابة ايضاح للدعوى المنظورة فكل طرف يقدم المستندات التى يرى أنها فى صالحه أو التى تدحض ادعاءات الطرف الاخر . ولكن نادرا أن تصدر هيئة التحكيم أمرا مباشرا ضد أحد الاطراف بتقديم مستند معين وفى هذه الحالة فإن رفضة تقديم هذا المستند الذى بحوزته يعد استدلالا ضده .

---

( ١ ) طبقا لرأى أستاذنا د/ عاطف الفقى فى موسوعة التحكيم فى المنازعات البحرية

أما فى التحكيم البحرى الانجليزى والامريكى فيتم تبادل المستندات والوثائق بين الطرفين فيقوم كلا منهما بتقديم كافة المستندات والوثائق سواء النافعة أو الضارة . كما تملك هيئة التحكيم ( ١ ) أن تأمر أحد الاطراف بالكشف عن المستندات التى بحوزة كما يكون للطرف الاخر اللجوء الى القضاء لالزام الطرف الاخر بتقديم هذا الكشف .  
وبالجملة فإن لهيئة التحكيم السلطة التقديرية فى ترجيح هذه الادلة المكتوبة وتقييمها .

### ثانياً :- شهادة الشهود :-

وهنا يكون لهيئة التحكيم سواء من تلقاء نفسها أو بناء على طلب أحد الطرفين أن تقرر الحاجة لسماع شاهد أو أكثر سواء كان هذا الشاهد شخص عادى أو خبير وسماع شهادته شفوية كانت أو مكتوبة . . وبدلى الشاهد بشهادته دون حلف اليمين وفى حضور طرفى المنازعة التحكيمية أو من يمثلهم .  
ويظهر دور التعاون بين القضاء والتحكيم الذى لا يملك سلطة إجبار الشاهد على الادلاء بشهادته . فى حين أن القضاء الوطنى يملك هذه السلطة فيأمر بأحضار الشاهد أو الزامه بتقديم مستند تحت يده .

### ثالثاً :- المعاينة :-

وهى إحدى طرق الاثبات التى تلجأ اليها هيئة التحكيم فيكون لها فحص البضاعة موضوع النزاع أو السفينة المسلمة . وغالبا ما تتم المعاينة فى حضور طرفى المنازعة التحكيمية أو ممثليهم .

### رابعاً :- الاستعانة بالخبراء فى إجراءات التحكيم البحرى :-

الخبرة هى إحدى وسائل الاثبات سواء لأطراف المنازعة التحكيمية أو هيئة التحكيم ذاتها حيث يمكن الاستعانة بخبير متخصص فى إحدى المسائل التى يثيرها النزاع ليضع رأيه الاستشارى فى هذه المسألة .

الا أن بعض الفقه قد اعترض على مسألة الاستعانة بخبير فى الدعوى التحكيمية نظرا لان هيئة التحكيم البحرى من المفترض أنها مشكلة أصلا من خبراء بحريين لديهم من الكفاءة والخبرة البحرية ما يفوق الخبير الذى يمكن الاستعانة به .

كما أن الاستعانة بخبير ليضع رأيه فى إحدى المسائل المثارة من قبل هيئة التحكيم قد يتأثر هذا الخبير بوجه نظر الهيئة التحكيمية ، وكذا الحال إذا أستعان به أحد طرفى المنازعة

( ١ ) طبقا لقانون التحكيم البحرى الانجليزى ١٩٥٠ ، قانون التحكيم الفيدرالى الامريكى ١٩٢٥ .

الذى سيتأثر برأى من عينة أيضا بالاضافة الى أنه يحق للطرف الاخر أن يعين خبير آخر والذى سيتأثر برأى من عينة أيضا مما قد يؤدي الى وجود تضارب بين آراء الخبراء وضياع الوقت والجهد .

- وفي رأينا - طبقا لرأى أستاذنا د/ عاطف الفقى فى المرجع السابق - أنه لا يجب غلق الباب على مصرعية أمام الاستعانة بالخبراء فى الدعوى التحكيمية البحرية . . كما فى حالة أن تكون هيئة التحكيم مشكلة من محكم واحد قانونى قد تضطرة ظروف النزاع الى الاستعانة بخبير فنى مثلا ، أو أن تكون هيئة التحكيم على درجة عالية من الكفاءة وتنوع فى الخبرات لكن قد يثير النواع مسألة لم تكن فى الحسبان يصعب عليها أبداء الرأى فيها .  
- الا أنه هناك طريقين للاستعانة بالخبراء فى الدعوى التحكيمية :-

( الاول ) وهو أن الاستعانة بالخبراء بواسطة أحد طرفى المنازعة . . الا أن هذا الامر يشوبه عادة عدة مسالب منها أن الخبير الذى سيعينه أحد الاطراف لن يكون فى الغالب محايدا بل سيكون فى صف من عينة مدافعا عن وجهة نظرة . . واعمالا لمبدأ حق الاطراف فى الدفاع فسيحق للطرف الاخر أيضا أن يعين خبيرا فى تلك الدعوى لدحض ما أنتهى اليه خبير الطرف الاخر . . فتجد هيئة التحكيم نفسها أمام تقريرين متناقضين مما سيصعب عليها مهمتها فى الفصل فى النزاع وضياع الوقت والنفقات .

( الثانى ) والمتمثل فى أن هيئة التحكيم ذاتها قد تستعين بخبير فى المنازعة التحكيمية بما لها من سلطات بمقتضى أتفاق الطرفين أو بمقتضى بعض القوانين التحكيمية . . فيحق للهيئة الاستعانة بخبراء وقد تستمد هذه السلطة من لوائح التحكيم ( لائحة المنظمة الدولية للتحكيم البحرى ، لائحة اليونسترال ١٩٧٦ ) .

- وتجدر الاشارة الى أن ( ١ ) هيئة التحكيم لا تملك سلطة أنتداب خبير أو خبراء فى الدعوى التحكيمية الا بموافقة طرفى الخصومة مراعاة للنفقات التى ستكبدها طرفى المنازعة .

- وفى رأينا أن هذه الموقف الذى علق هذه السلطة على موافقة طرفى الخصومة - محل نظر - فعلى الرغم من أن طرفى المنازعة قد عهدوا لهيئة التحكيم بالفصل فيما أختلفا عليه والمفترض أختيارهيئة التحكيم من نوى الخبرات والكفاءات فى المجال البحرى . . الا الحرية مكفولة لهيئة التحكيم فى بحث النزاع والذى قد يثير إحدى المسائل الخارجة عن دائرة تخصص هيئة التحكيم وبالتالي فأنها ترى لحسم هذا النزاع

بالعدالة المطلوبة ضرورة الاستعانة بخبير فى الدعوى ليضع تقريرة وغالبا فأنها ستغلب  
الرأى الذى أنتهى الية الخبير . . ثم يستطيع بعد ذلك الطعن على تقرير الخبير ضمن طعنة  
على الحكم الصادر من هيئة التحكيم طبقا للقواعد المعمول بها فى القانون الوطنى .

#### خامسا :- سلطة هيئة التحكيم فى الامر بأخذ إجراءات وقتية :-

هيئة التحكيم وأن كانت ذات اختصاص قضائى يمكنها الفصل فى المنازعات التحكيمية . الا  
أنة لا يعترف لها بسلطة التنفيذ الموكلة للقضاة بالحاكم الوطنية الذين يملكون وسائل الجبر  
والاكرام اللازمة لتنفيذ الاحكام الصادرة عنهم .

بالاضافة الى أن هيئة التحكيم لا تملك أية سلطة تجاة الغير الخارجين عن اتفاق التحكيم كما  
لا تمتلك الوسائل اللازمة جبرا . . أمام ما تقدم فقد جعلت لائحة جمعية المحكمين البحريين  
بلندن سلطة الامر بأخذ الاجراءات الوقتية للمحكمة العليا الانجليزية .

وعلى ذلك فإن لهيئة التحكيم سلطة إصدار أوامر تحفظية أو وقتية وهنا نكون أمام أحد  
أمرين :-

( الاول ) أن ينفذة الطرف الصادر ضده هذا الاجراء طواعية حفاظا على استمرار العلاقات  
التجارية بينة وبين الطرف الاخر وهو ما دعى طرفى المنازعة أساسا الى اللجوء الى اتخاذ  
طريق التحكيم بعيدا عن طريق القضاء صاحب الولاية العامة فى نظر كافة المنازعات .

( الثانى ) أن يرفض الطرف الصادر ضده الاجراء تنفيذة أو أن يكون الامر الصادر من  
هيئة التحكيم ضد أحد الاغيار ( خارج اتفاق التحكيم ) . . هنا يكون من اللازم اللجوء الى  
القضاء الوطنى لمساعدة هيئة التحكيم فى تنفيذ هذا الاجراء الوقتى أو التحفظى .

### المطلب الثالث

#### الجلسات التحكيمية

=====

- ثم نأتى بعد ما تقدم لمسألة نظر الدعوى التحكيمية . . وتحقيق أدلتها من خلال عقد  
جلسات شفوية وقد يستدعى الامر عقد جلسات تمهيدية بداية بين طرفى المنازعة التحكيمية  
أو ممثليهم للاتفاق على تفاصيل سير العملية التحكيمية . . ثم عقد تلك الجلسات بين طرفى  
المنازعة وبين هيئة التحكيم للحصول على توجيهات الهيئة بشأن سير التحكيم .

ولا شك أن عقد تلك الجلسات التمهيدية تظهر أهمية بشكل كبير خاصة فى التحكيم البحرى الحر . فى حين يتولى مركز التحكيم المؤسسى مثل هذه الامور بما لة من أماكنيات أدارية وتنظيمية .

### أولا :- الجلسات التمهيدية :-

هى اجتماعات ومقابلات تتم بداية بين طرفى المنازعة التحكيمية أو ممثليهم ( ١ ) قبل الجلسات الرسمية وذلك للاتفاق على تفاصيل سير العملية التحكيمية كتحديد مكان التحكيم وتحديد مواعيد الجلسات وكيفية نظر الدعوى التحكيمية هل فى صورة مرافعة شفوية أم فى صورة تحكيم على اساس الوثائق أو المستندات ، ومدى التسهيلات الواجب تقديمها لهيئة التحكيم كالاستعانة بخبراء وأتاعبهم والاستعانة بمرجمين . . وذلك كلة توفيراً للوقت . بعد ذلك يتم عقد جلسات بين طرفى المنازعة التحكيمية أو ممثليهم وبين هيئة التحكيم حتى تكون على علم بما أتفقا عليه وتلقى التوجيهات منها . وتظهر أهمية هذا النوع من الجلسات خاصة فى التحكيم البحرى الحر لكون مراكز التحكيم المؤسسى تقوم بأزالة مثل هذه العراقيل لما تملكه من هيكل تنظيمى وأدارى .

### ثانيا :- الجلسات الشفوية :-

وتشكل هذه جلسات حقا جوهريا لاطراف المنازعة التحكيمية لا ينبغى أنكاره وغالبا ما تعقد جلسة أو عدة جلسات شفوية بناء على طلب أحد الاطراف أو حسب رؤية هيئة التحكيم وذلك حتى يتمكن كل طرف أو ممثلة من فرصة كاملة فى تقديم أدلته وحججه أو سماع الشهود ومناقشتهم ، ويحدد مركز التحكيم البحرى المؤسسى مكان عقد الجلسات ومواعيدها فى حين يقع ذلك على عاتق هيئة التحكيم البحرى الحر .

وتختلف عدد الجلسات ومواعيدها فى باريس ولندن عنها فى نيو يورك . . ففى فى باريس ولندن تتميز هذه الجلسات بقله عددها وعقدها فى أيام متتالية وفى ساعات العمل الرسمية لكون المحكمين الفرنسيون والانجليز متفرغون وذلك على عكس الحال فى نيو يورك . وينبغى عند النظر فى عدد الجلسات ومواعيدها النظر بالضرورة لظروف كل دعوى على حدى وهذا أمر يقع على عاتق المحكم الذى يجب عليه الموازنة بين الامور بشكل يودى فى النهاية الى اصدار حكما عادلا . . وذلك بمراعاة مبدأين لا غنى عنهما :-

١- التأكد من كل طرف قد نال فرصة الكاملة فى تقديم دعواه فى هذه الجلسات .

٢- التأكد من معاملة طرفى المنازعة التحكيمية على قدم المساواة .

---

( ١ ) هذا النوع من الجلسات غير الرسمية معروف فقط فى التحكيم البحرى بلندن .

### ثالثا :- التحكيم البحري بالوثائق والمستندات فقط :-

الجلسات الشفوية من أهم الحقوق الجوهرية لأطراف التحكيم البحري وذلك حتى يأخذ كل طرف الفرصة كاملة في المرافعة الشفوية أو المكتوبة أمام هيئة التحكيم . . وقد يتنازل أطراف المنازعة التحكيمية عن هذا الحق . . بناء على اتفاقهم وهنا يكون لهيئة التحكيم أن تفصل في النزاع المعروض عليها بناء على الوثائق والمستندات المقدمة من أطراف المنازعة ودون عقد أية جلسات .

فإذا اتفق أطراف المنازعة التحكيمية على التحكيم بالوثائق والمستندات فقط فإن ذلك لا يؤثر على حقهم أيضا في أن يطلبوا من هيئة التحكيم - بناء على رغبتهم - عقد جلسة شفوية أو أكثر .

ويلاحظ أنه لم يرد نص في تشريعات كل من إنجلترا والولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا يقرر على بالتحكيم على أساس الوثائق والمستندات فقط ( ١ ) .  
والجدير بالذكر أن التحكيم استنادا الى الوثائق والمستندات فقط . . قد ورد في المادة الرابعة من القانون النموذجي ١٩٨٥ ، المادة رقم ٥/١١ من لائحة تحكيم المنظمة الدولية للتحكيم البحري ، المادة رقم ٢٧ من لائحة جمعية المحكمين البحريين بنيو يورك ، المادة رقم ٢٥ من لائحة اليونسترال .

### المطلب الرابع

#### أفعال باب المرافعة

=====

إذا تبين لهيئة التحكيم تحقيق عناصر الدعوى التحكيمية من كافة الجوانب وبالتالي أصبحت الدعوى جاهزة للحكم فيها . . فقد فأنها تقرر قفل باب المرافعة فتنقطع صلة الاطراف بها فلا يكون لهم تقديم طلبات أو دفوع جديدة أو طلبات عارضة أو أدلة جديدة .  
وقد يسبق قفل باب المرافعة في التحكيم البحري أن تحدد هيئة التحكيم لأطراف المنازعة التحكيمية أجلا معيناً لتقديم المذكرات الختامية ( ٢ ) ويحق للهيئة بعدها طلب إيضاحات من الاطراف .

ويعد قرار هيئة التحكيم بقفل باب المرافعة ليس حكما قطعيا فيحق للهيئة العدول عنه وذلك قبل أن تصدر حكما بالدعوى .

( ١ ) فيما عدا المادة رقم ٣٣ من قانون التحكيم المصري .

( ٢ ) المادة رقم ٢٥ من لائحة تحكيم جمعية المحكمين البحريين بنيو يورك .

## خاتمة

=====

حرصت فى هذا البحث فى محاولة متواضعة منى الى التعرض لموضوع من موضوعات التحكيم البحرى بالرغم من قلة بل وندرة من كتب فى مثل هذة الموضوعات فى بلادنا العربية .

كما حرصت على أبراز أهمية التحكيم البحرى . . على أمل العناية بما تبذلة المنظمات الدولية لتوحيد أحكامه الذى يؤدى بطبيعة الحال الى تنشيط التجارة البحرية .

فما زال هناك أمل فى ابرام اتفاقية دولية تكون على نمط الاتفاقية الاوربية بحيث تكون شاملة لجميع مسائل التحكيم ومنها بطبيعة الحال التحكيم البحرى لما لة من أهمية بالغة فى عصرنا الحديث .

وعلى بلادنا العربية أن تسهم فى جميع الجهود الدولية التى تبذل لتنظيم التحكيم الدولى ، خاصة فى مصرنا الحبيبة لما لها من موقع جغرافى متميز فى قلب العالم وما حباها الله بة وجود أعظم شريان مائى من صنع البشر على أراضيها يربط بين كافة أرجاء المعمورة .

تم بحمد الله وتوفيقه ،،،